العرب اليوم — صحيفة الرأي الآخر في الأردن

فهد الخيطان

الاستثمار والمشاريع الاقتصادية ضحايا لفوضى المرجعيات

(2007/4/18)

مستثمرون كبار يلجأون للإعلام لإنصافهم والنتائج المخيبة تلاحق الديسي والغاز والنفط عندما يصل الامر بمستثمر من وزن الدكتور ابراهيم الخالدي الى حد مناشدة الملك عبر وسائل الاعلام لانصافه من الظلم. وعندما يلجأ صاحب مجموعة اقتصادية مثل طلال ابو غزالة الى الدخول في مواجهة علنية مع مؤسسة رسمية ليحمي ممتلكاته من البيع الاجباري يصبح الخطاب الرسمي عن دعم الاستثمار والتنمية تنظيرا بلا معنى.

الاستثمار والتنمية الاقتصادية ينهضان بمشاريع وطنية كبرى وبسياسات حكومية نزيهة وشفافة لكننا منذ سنوات نواجه نفس الاشكاليات احيانا نرفع سقف التوقعات فتتحول الوعود الى خيبات وفي احيان اخرى تضيع المصالح الوطنية والاقتصادية وسط صراع مراكز النفوذ »والبزنس«.

يحدث كل ما حدث مع ملياردير بوزن نظمي اوجيه ولا احد يسأل عن مصير استثماراته المقدرة بـــ 600 مليون دينار لم نتعلم من واقعة سابقة كادت ان تطيح بسمعة الجهاز المصرفي فأين الرقابة واجهزة الانذار المبكر في حالة اوجيه؟

الحكومة السابقة والحالية اوهمتا الاردنيين ان الغاز المصري سيدخل بيوتهم قريبا وانفقت المصانع ملايين الدنانير لتحويل خطوط الانتاج للعمل بالغاز لنكتشف بعد ذلك ان الاسعار المصرية ليست تفصيلية كما اعلن سابقا وان الشركة مملوكة بالكامل للجانب المصري.

نم نصدم بالغاز فقط وانما بالمياه ايضا فبعد ان راوح مشروع جر مياه الديسي مكانه لسنوات كانت الشركات الزراعية خلالها تنهب المزيد من احتياط الاردن الاستراتيجي تفاعل الرأي العام الاردني بقرار الحكومة اعادة طرح العطاء من جديد والتزامها البدء بتنفيذ المشروع في شهر حزيران المقبل اي بعد 53 يوما من الان النتيجة للاسف مخيبة للامال والحكومة تتحرج من اعلانها فقد تبين ان العروض المقدمة غير مجدية اقتصاديا والحل بتولي الحكومة تنفيذ المشروع مباشرة. استخلاص وصل اليه الخبراء منذ زمن وعاندت الحكومات في قبوله.

هل نعيد التذكير بصفقة ترخيص امنية التي اضاعت على الخزينة الملايين وغيرها من المشاريع الاستثمارية المخيبة ام نتوقف عند »حزيرة « النفط.

هل نسرد حالات نصب تعرض لها مستثمرون صدقوا تصريحات المسؤولين عن البنية الاستثمارية المثالية في الاردن ثم غادروا البلاد مصدومين من حجم »الرشاوى« المطلوب دفعها لمتنفذين؟!

لا شك ان ما يحدث يحبط جهود الفريق العامل في تشجيع الاستثمار لكن الاهم ان الحالات الماثلة امامنا تكشف عن اشكالية اعمق تتجلى في عارضين اساسيين: الاول فوضى المرجعيات الرسمية وتنازع الصلاحيات بين مراكز متعددة وبالنتيجة ثانيا: عدم مقدرة الحكومات على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب وتضارب التعليمات والتوجيهات بين المؤسسات الرسمية اضافة الى خضوع بعض اصحاب القرار لتأثير »لوبيات« اقتصادية تسعى لتوجيه القرارات الاستثمارية لصالح شركاتها.